إلى مجلس الإدارة
شركة أسمنت الرياض

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من مجلس الإدارة إلى المساهمين في شركة أسمنت الرياض

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المبرمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، من مجلس إدارة شركة أسمنت الرياض ("الشركة")، الذي تم إعداده وفقًا للمعايير المعمول بها المذكورة أدناه وذلك للامتثال لمتطلبات المادة ٧١ من لوائح الشركات ("التبليغ").

الموضوع

الموضوع لارتباط تأكيدنا المحدود هو التبليغ الذي أعدته إدارة الشركة ووافق عليه مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

الضوابط

إن الضوابط المطبقة هي متطلبات المادة ٧١ من لوائح الشركات الصادرة عن وزارة التجارة ("اللوائح") والتي تنص على أنه، مع مراعاة أحكام المادة ٢٧ من اللوائح، فإن أي عضو في مجلس الإدارة ("المجلس") لديه أي مصلحة – سواء مباشرة أو غير مباشرة - في العقود أو المعاملات المبرمة لحساب الشركة، أن يعلن عن هذه المصالح للحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو المجلس ان يبلغ المجلس بهذه المصلحة والاعتذار عن التصويت في المجلس على الموافقة على هذه العقود أو المعاملات. سيقوم المجلس بإبلاغ الجمعية العامة عن العقود أو المعاملات التي يكون لأحد أعضاء المجلس فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقا للضوابط والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن هذه المسؤولية ، التصميم والتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

سلوك وآداب المهنة وإدارة الجودة

لقد امتثلنا لمتطلبات الاستقلال الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ، ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود وقد حققنا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات الميثاق.

تطبق الشركة المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ ، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي ابداء استنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الاجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقا للمعيار الدولي في ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) ، "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا لفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد بأن الشركة غير ملتزمة ، من جميع النواحي الجوهرية ، للمتطلبات المعمول بها في المادة ٧١ من لوائح الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفيرأساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة ٧١ من لوائح الشركات عند إعداد التبليغ:

- ناقشنا مع الإدارة عملية الحصول على الأعمال والعقود من قبل أي عضو من أعضاء المجلس بالشركة.
- حصلنا على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بجميع العقود والمعاملات التي أبرمها أي عضو من أعضاء المجلس بالشركة ، إما بشكل مباشر او غير مباشر ، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- راجعنا محاضر اجتماعات المجلس والتي تشير إلى قيام عضو المجلس بإبلاغ المجلس بالعقود والمعاملات التي تم إبرامها بواسطة عضو المجلس خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وأن عضو المجلس المعني لم يصوت على القرار الصادر في هذا الصدد في اجتماعات المجلس.
- راجعنا التأكيدات التي تم الحصول عليها من قبل الإدارة من أعضاء المجلس في المعاملات والعقود التي أبرمها عضو المجلس خلال العام.
- راجعنا مدى اتساق العقود والمعاملات التي تضمنها التبليغ مع الإفصاح في أيضاح ٢٤ في القوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

قيود ملازمة

تخضع اجراءاتنا المتعلقة بإعداد التبليغ وفقا لمتطلبات المادة ٧١ من لوائح الشركات لقيود ملازمة ، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية . ونتيجة لذلك ، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول ، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو استنتاج فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيدًا لأي تواريخ أو فترات مستقبلية ، حيث قد يطرأ تغييرات على الأنظمة والرقابة يمكن أن تؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال الموضحة في هذا التقرير ، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم ، من جميع النواحي الجوهرية ، للمتطلبات المعمول بها للمادة ٧١ من لوائح الشركات عند إعداد التبليغ.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير ، بما يشمل استنتاجنا ، بناءً على طلب من إدارة الشركة وذلك لمساعدة الشركة ومجلس إدارتها على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ٧١ من لوائح الشركات. لا يجوز استخدام هذا التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة باستثناء وزارة التجارة و هيئة السوق المالية ومساهمي الشركة. إلى أقصى حد يسمح به القانون ، لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف ثالث.

برايس ووترهاوس كوبرز

برايس ووترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص ٣٢٣/١١/٢٥/١
س.ت ٤٠٣٠٢٨٩٠٠٢
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
Lic No. 323/11/25/1
C.R. 4030289002

مفضل عباس علي
ترخيص رقم ٤٤٧

٢٥ رمضان ١٤٤٦هـ
٢٥ مارس ٢٠٢٥